

الحوكمة الإلكترونية بين الشريعة والقانون

Doi:10.23918/ilic8.18

أ.م.د. ناصر يوسف عبدالله
جامعة الموصل / كلية التربية للعلوم الانسانية
nasser.yousuf@uomosul.edu.iq

Title: Electronic Governance Between Sharia and Law
Asst. Prof. Dr. Nasser Yousif Abdullah
University of Mosul / College of Education for Human Sciences

المخلص

يتناول هذا البحث موضوع الحوكمة الإلكترونية ودورها في العصر الحديث، ويسعى إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والشريعة الإسلامية والقانون. وقد تم تحديد تعريف الحوكمة الإلكترونية وأهميتها في العصر الحديث، وتم التركيز على دور القانون في الحوكمة الإلكترونية وأهمية الالتزام بالأنظمة القانونية. وكذلك تم تحديد تعريف الحوكمة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية وأهمية الالتزام بالأحكام الشرعية في الحوكمة الإلكترونية.

وتم التركيز على تطبيقات الحوكمة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مثل البيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، والحوكمة الرقمية للمؤسسات الشرعية، والقضاء الإلكتروني والتحكيم الإلكتروني في الشريعة الإسلامية. وأخيراً، تمت مناقشة التحديات والاستدلالات المستقبلية للحوكمة الإلكترونية، والتأكيد على أهمية الالتزام بالأنظمة القانونية والشريعة في الحوكمة الإلكترونية، وضرورة تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم الحوكمة الإلكترونية وتأمين البيئة الإلكترونية الآمنة والمناسبة للتعاملات الإلكترونية.

وفي ختام هذا البحث، نستطيع القول بأن الحوكمة الإلكترونية أصبحت ضرورة حتمية في العصر الحديث، وتأثيرها يمتد على جميع المستويات الحكومية والاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم جداً الالتزام بالأنظمة القانونية والشريعة في تطبيق الحوكمة الإلكترونية، لتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الإلكترونية - الشريعة الإسلامية - القانون - التجارة الإلكترونية - الحوكمة الرقمية - القضاء الإلكتروني.

Abstract

This research explores the topic of electronic governance and its role in the modern era, aiming to study the relationship between electronic governance, Islamic law, and the legal framework. The definition and importance of electronic governance in the modern era were identified, with a focus on the role of law and the importance of compliance with legal systems. The definition of electronic governance in Islamic law and the significance of adhering to the Sharia rulings in electronic governance were also highlighted.

Furthermore, the applications of electronic governance in Islamic law were emphasized, such as e-commerce and digital governance for Sharia-compliant institutions, as well as electronic judiciary and arbitration in Islamic law.

The challenges and future implications of electronic governance were discussed, emphasizing the importance of compliance with legal and Sharia systems in electronic governance, as well as the necessity to develop systems and laws that regulate electronic governance and secure a safe and suitable electronic environment for transactions.

In conclusion, electronic governance has become an essential necessity in the modern era, with its impact extending to all government, social, and economic levels. It is crucial to adhere to legal and Sharia systems in the implementation of electronic governance to achieve transparency, accountability, and justice in this field.

Keywords: Electronic Governance - Islamic Law - Law - Electronic Commerce - Digital Governance - Electronic Judiciary.

المقدمة

بسم الله ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد: تعد الحوكمة الإلكترونية واحدة من أهم التطورات التي شهدتها الحكومة الإلكترونية والإدارة الحكومية خلال العقود الأخيرة.
أهمية الموضوع: يتناول هذا البحث الحوكمة الإلكترونية ودورها في العصر الحديث ويسعى إلى دراسة العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والشريعة الإسلامية والقانون.
أسباب اختيار الموضوع: تعتبر الحوكمة الإلكترونية أداة رئيسية لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعاملين، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة.

اشكالية البحث: مع تزايد استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة يتزايد الاهتمام بالحوكة الإلكترونية في العديد من الدول حول العالم. ومع ذلك، يختلف التعامل مع الحوكة الإلكترونية بين الشريعة والقانون.

نطاق الدراسة: في الشريعة، تتباين المصادر والأسس التي تستند إليها الحوكة الإلكترونية، ويتم الرجوع فيها إلى الأحكام الشرعية المتعلقة بالمصالح العامة والشؤون الحكومية. أما في القانون، فتتميز الحوكة الإلكترونية بالتركيز على الأسس القانونية والتشريعية التي تنظم استخدام التقنيات الحديثة في الحكومة والإدارة.

منهجية الموضوع: تتميز الحوكة الإلكترونية في الشريعة بالمرونة والتأقلم مع التقنيات الحديثة، مع الالتزام بالقواعد الشرعية والأخلاقية. وتهدف الحوكة الإلكترونية في القانون إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعملاء، وتقليل الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة في الإدارة.

هيكلية الموضوع: يهدف هذا البحث إلى دراسة الحوكة الإلكترونية بين الشريعة والقانون، وتحديد المصادر والأسس التي تستند إليها، وتقييم فعالية كل منها في تحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الأول: الإطار النظري للحوكة الإلكترونية

أدرك العالم اليوم حقيقة وأهمية الحوكة الإلكترونية، فقد أصبحت من أساسيات هذا العصر عصر العلم والتكنولوجيا، والطريق الثابت لقياس مدى رُقي المجتمعات و تقدم حضارتها. فهي بمثابة الحكم الرشيد الملزم بالشفافية والمساءلة والعدالة، حيث أنها تستطيع من خلال ركائز أساسية تحجيم الفساد الإداري، والمالي، والاقتصادي في المجتمع، وذلك بإعادة هيكلة العمليات التنظيمية وتحسين دور الأداء المستخدم، والذي بدوره ينقل المجتمعات الى بر الأمان، لذا تناول هذا المبحث بيان مفهوم الحوكة الإلكترونية، والأهداف والغايات المرجوة من تطبيقها.

المطلب الأول

تعريف الحوكة الإلكترونية

الحوكة الإلكترونية لغةً: يعتبر مصطلح "الحوكة" من المصطلحات الحديثة وهي مفردة تدل على الحدائثة والتطور وترتبط بالمفردات " الحُكومة – الحاكمية – الاحتكام " والتي تدل بمفهومها على الحكم، والسلطة، والسيادة، وكلمة "حوكة" مشتقة من الجذر الثلاثي " حَكَمَ "، فالحاء والكاف والميم أصل واحد، وتعني المنع من الظلم، ويقال: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وأَحَكَمْتُهُ، إذا أَخَذْتُ على يديه^(١)، ومن أسماء الله تعالى الحَكْمُ والحَكِيمُ: الذي أفعاله محكمةٌ و متقنةٌ، لا تفاوت ولا إضطراب فيها، ومنه قيل بناءً مُحَكَّمٌ، أي قد أتقن وأحكم، وذلك لإتقان أفعاله سبحانه وتعالى، واتساقها وانتظامها، وتعلُّق بعضها ببعض، ومنه كذلك الحاكم بين الناس، إنما هو الفاصل بينهم بعلمه، والملزم لهم ما لا يمكن مخالفته ولا يدعهم أن يخرجوا عنه^(٢)، قال تعالى: ﴿يَجِيئُ حُرِّ الْكِتَابِ بِقُوَّةٍ وَأَنَّهُنَّ الْخَكْمُ صَبِيحًا﴾^(٣) حيث

يخاطب الله عزَّ وَجَلَّ نبيه الكريم: يا يحيى خذ التوراة بجد وقوة في طاعة الله تعالى، وعزيمة وثبات مع التفهم والتدبر، وهذا يقتضي ان الله ﷻ أعطاه استقامة الفكر والحكمة وإدراك الحقائق في حال الصبا على غير المعتاد^(٤).

ويقال: لمن يحسن دقائق الصناعات و يتقنها: الحكيم ويجوز الحاكم فهو الذي يُحَكِّمُ الأشياء و يتقنها، أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم^(٥)، ويقال أيضاً: حَكَمْتُهُ في مالي: إذا جعلتُ إليه الحُكْمَ فيه فاحتكمتُ عليَّ في ذلك، والإسْمُ منه الأَحْكَومَةُ و الحُكُومَةُ بضمهما^(٦)، وتعني الحُكْم والقضاء، فالْحُكُومَةُ: بضم الحاء مصدر من حَكَمَ و منه الإحتكام و التحكيم و الحوكة، وتعني السلطة العليا للدولة التي تتولى تنفيذ الأحكام^(٧)، مما سبق ذكره يمكننا القول أن معنى "حوكة" في اللغة يدور حول عدّة معانٍ منها: المنع، الحكم والقضاء، الإتقان، الثقة، والسيطرة، ومن الملاحظ أن المعاني التي تتناسب مع موضوع البحث هي: المنع والإتقان والسيطرة.

أما كلمة " إلكترون " لغةً: مُفْرَدٌ جمعه الكترونات، وهو جزء دقيق جداً من الذرة، وذو شحنة كهربائية سالبة، وهو اساس الآليات الإلكترونية، وأحد مكونات ذرات المادة^(٨). فهي تعني كل ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثة، بالإعتماد على تقنيات تحتوي على ما هو رقمي، أو مغناطيسي، أو لاسلكي، أو بصري، أو كهرو مغناطيسي، أو غيرها من الوسائل المتشابهة^(٩)، والتي تشير الى استخدام الكهرباء بدلاً من غيرها من أشكال الطاقة، أي بمعنى الهندسة الكهربائية، وغالباً ما يقتصر على وصف معين، أو الأجهزة المتعلقة بمفاهيم تدفق التيار الشحنة الكهربائية^(١٠)، لذلك يتضح لنا أن مصطلح " الإلكترونية " يشير الى العقل الإلكتروني في كل المكاتب، وكل ما يتصل بالتكنولوجيا الحديثة وأنظمة المعلومات التقنية المتطورة.

الحوكة الإلكترونية اصطلاحاً: لقد تعددت تعاريف الحوكة الإلكترونية باعتبارها مصطلحاً معاصراً، نظراً لاختلاف إتجاهات الباحثين في هذا المجال وطرقتهم في تسليط الضوء عليها، وظهرت العديد من التفسيرات لها كلٌ حسب منظوره ورؤيته للموضوع، منها:

- عرّف البنك الدولي الحوكة الإلكترونية بأنها: "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الأنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية". وهذه التكنولوجيا يمكنها ان تخدم عدداً كبيراً من الأهداف: مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية، وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، وتحجيم وتقليل الفساد، وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ٩١/٢.

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى، الزجاجي، ص: ٦٠-٦١.

(٣) سورة مريم: الآية (١٢).

(٤) ينظر: جامع البيان، الطبري: ٩١/٢.

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ١٤٠/١٢-١٤١.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: ٥١١/٣١.

(٧) ينظر: معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعي: ١/١٨٤.

(٨) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، احمد مختار: ١١١/١.

(٩) ينظر: الحوكة الإلكترونية، أمينة بن حامد، رسالة ماجستير: ٩.

حياته^(١).

- " استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة من أجل توفير خدمة مميزة للمواطنين والشركات والمستثمرين وجميع متلقي الخدمة ، وانتقال الحكومات من تقديم الخدمات العامة والمعاملات من شكلها الروتيني التقليدي الى الشكل الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت"^(٢).
 - " قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين، وبأقل كلفة ممكنة، مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقتٍ وأي مكان"^(٣). ومن ذلك نستخلص مفهوم الحكومة الإلكترونية اصطلاحاً قائلين:
- الحكومة الإلكترونية:** عبارة عن استخدام التقنية الحديثة والإنترنت في الإدارة والحكم ، بهدف تحسين الجودة والفعالية في توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والعملاء ، وزيادة الشفافية والمساءلة في العملية الإدارية .

المطلب الثاني

أهداف الحكومة الإلكترونية

- إن الحكومة الإلكترونية تمثل قمة ما توصل اليه التطور العلمي الحديث في نظام العمل، وتقديم الخدمات بسرعة متناهية، ودقة عالية على مدار الساعة، وأن لها مجموعة من الأهداف والغايات منها:
- ١- تقديم الخدمات الشاملة وبتكاليف إدارية أقل فيما يخص المعاملات التجارية للحكومة والقطاع الخاص، وتحسين سبل الوصول الى المعلومات بشكل أفضل، بحيث تكون أكثر ارتباطاً واستجابة وحرصاً على الأمان واليسر، عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتطوير كافة الأنشطة والأجراءات الحكومية والارتقاء بالاداء الحكومي^(٤).
 - ٢- خفض حدة البيروقراطية ، حيث تعد أحد اسباب فساد وتخلف الإدارة العامة، نظراً لتمسك الأجهزة الإدارية بالإجراءات والقواعد الجامدة المتحجرة^(٥) في اداء الاعمال الحكومية ، وتعمل الحكومة الإلكترونية على تجميع كافة الخدمات والمعلومات ذات الأهمية للمواطنين والاستفادة منها وأتاحتها على شبكة الأنترنت لمعرفة اللوائح والقوانين التي تحكم موضوع معين.
 - ٣- التخلص من صور الفساد وسوء الإدارة ، والتقليل من التعقيدات الادارية من خلال رفع كفاءة الجهاز الحكومي.
 - ٤- تهدف الحكومة الإلكترونية الى تقليل الهدر في استخدام المال، والجهد، والوقت وفتح المجال أمام وظائف جديدة وحديثة لأنظمة المعلومات الإلكترونية ، وتوحيد الإجراءات عبر بوابة الكترونية موحدة، وإعادة هيكلة العمليات التنظيمية الانتاجية لتحسين دور الأداء الحكومي^(٦).
 - ٥- نشر الثقافة الإلكترونية ؛ لإستخدام الحكومة الإلكترونية لمواكبة عصر الحداثة ، وتهيئة الحكومة للاندماج في النظام العالمي الحديث ومواكبة عجلة التطور، بالابتعاد عن الخدمات التقليدية، وتطبيقها في المجالات كافة^(٧).
 - ٦- من أهداف الحكومة الألكترونية بناء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، والإستفادة من تبادل المعلومات بينهما، وبناء قواعد بيانات مشتركة تخدم جميع المجالات، وهذا يحقق ربط متكامل بين القطاع العام والخاص كي يعملان معاً في اتجاه واحد ، ويساهم في تعزيز مفهوم التعاملات الإلكترونية وتحويله الى اسلوب حياة^(٨).

المطلب الثالث

أهمية الحكومة الإلكترونية في العصر الحديث

- تتميز الحكومة الإلكترونية في العصر الحديث بأهمية كبيرة ، وذلك لعدة أسباب ، منها:
- ١- **زيادة الشفافية والمساءلة:** تتيح الحكومة الإلكترونية للمواطنين والعملاء الوصول إلى المعلومات بسهولة، وبالتالي يتم تحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة، حيث يتمكن المواطنون من مراقبة الإجراءات الإدارية والمالية والميزانية^(٩).
 - ٢- **توفير الخدمات الحكومية بكفاءة:** تتيح الحكومة الإلكترونية للحكومات تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وجودة عالية ، وتحقيق الرضا العام للمواطنين والعملاء ، وذلك بتقليل الوقت والجهد المبذول في الإجراءات الإدارية وتسريعها.
 - ٣- **تحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين:** تساعد الحكومة الإلكترونية على تحسين التواصل بين الحكومة والمواطنين، حيث يتمكن المواطن من التواصل مع الحكومة بكل سهولة ويسر ، وتقديم الشكاوى والمقترحات والاستفسارات، والحصول على الردود بشكل فوري^(١٠).
 - ٤- **تحقيق التنمية المستدامة:** تعمل الحكومة الإلكترونية على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتحسين إدارة الموارد الحكومية وتعزيز الشفافية في الإجراءات المالية والميزانية، وتحسين إدارة المشاريع الحكومية، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد^(١١).

(١) ينظر: الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية ، محمد صادق أسماعيل: ٨٧-٨٩ .

(٢) الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات، د. صفوان المبيضين: ١٣ .

(٣) الإدارة الإلكترونية إدارة بلا ورق، مصطفى كافي: ٢٢ .

(٤) ينظر : الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ ، فهد بن ناصر العبود: ٢٨ .

(٥) ينظر: الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، السيد علي شنتي: ٤٧ .

(٦) ينظر: الحكومة الإلكترونية إحدى المسارات الحديثة للإصلاح الاقتصادي في العراق ، محمد عماد عبدالعزيز مهدي: ٩٦ .

(٧) المصدر السابق ، ص: ٩٧ .

(٨) ينظر: الحكومة الذكية، فهد بن ناصر العبود: ١٦ .

(٩) سبيل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد، بوزيد سايح: ٥٧ .

(١٠) العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة مدخل نظري، سهام ميمونة رزوق: ١٠٤ .

(١١) متطلبات الحكومة الإلكترونية لتحسين جودة الجمعيات الأهلية، إحسان محمد أحمد عبد الله: ٣٥٠ .

(١٢) ينظر: العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة، رزوق سهام ميمونة: ١١٢ .

٥- تحقيق الكفاءة الإدارية: تساعد المحوكة الإلكترونية على تحقيق الكفاءة الإدارية، حيث يتم تحسين إجراءات العمل وتبسيطها، وتحسين التخطيط والإدارة^(١).

المبحث الثاني

المحوكة الإلكترونية والقانون

ترتبط المحوكة الإلكترونية بالقانون بصورة مباشرة، إذ يُعد القانون هو المرجع الأساسي الذي يحدد الإطار القانوني للمحوكة الإلكترونية. وبالتالي، فإن المحوكة الإلكترونية يجب أن تتوافق مع الأنظمة والقوانين المتبعة في الدولة أو المنظمة التي تعتمد هذه المحوكة. فهي "نمط للحكم يستخدم كافة الأنشطة الإلكترونية، لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الدولة الرسمية وغير الرسمية، بما يدعم صيانة السياسات والآليات تنفيذها، لتحقيق الديمقراطية، وحماية حقوق المواطن، والحفاظ على استقلاله، وزيادة الكفاءة في توزيع الخدمات الإلكترونية بما يحقق التنمية المستدامة"^(٢).

المطلب الأول

تعريف المحوكة الإلكترونية في القانون

في القانون، يمكن تعريف المحوكة الإلكترونية على أنها: عملية إدارة المؤسسات العامة أو الخاصة باستخدام التكنولوجيا الرقمية والإلكترونية، بهدف تحقيق المساواة والشفافية والعدالة في عملية صنع القرارات وإدارة الأعمال. إن "دولة القانون مصطلح قانوني يشكل نظرية دستورية تتمثل في الانتقال أو التحول في الحكم من الشخصي المتصل بالسلطة أو الحاكم، إلى المجرد أو الاعتباري أساسه القاعدة القانونية للدولة، ودولة القانون هي التي تقيم التوازن بين السلطة والمجتمع"^(٣). وفي المحوكة الإلكترونية، يتم توظيف التكنولوجيا الحديثة لتبسيط العمليات وتحسين كفاءة الإدارة، وتحقيق الشفافية والعدالة والمساواة في العمليات الإدارية، وتسهيل التواصل والتفاعل بين المؤسسات والجمهور. وتتضمن المحوكة الإلكترونية في القانون العديد من الجوانب المهمة، مثل توفير الحماية القانونية للبيانات والمعلومات الرقمية، وضمان الأمن الإلكتروني والتعامل مع الجرائم الإلكترونية، وتوفير المعلومات اللازمة للجمهور والشفافية في صنع القرارات، وتطبيق المعايير الأخلاقية والقانونية في جميع جوانب العمل. وعلى هذا الأساس نجد "أن العلاقة بين دولة القانون والتنمية الإنسانية علاقة أساسية ومترابطة ومتشابكة، فحماية حقوق المواطنين وحرياتهم العامة من خلال دولة القانون يكفل إيجاد ثقة متبادلة بين الأفراد والدولة ومؤسساتها"^(٤). ولذلك، فإن المحوكة الإلكترونية في القانون تلعب دوراً حيوياً في تحقيق العدالة والمساواة والشفافية في العمليات الإدارية وصنع القرارات، ويتعين على المؤسسات والحكومات اتباع المعايير واللوائح القانونية المتعلقة بالمحوكة الإلكترونية، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية.

المطلب الثاني

جوانب العلاقة بين المحوكة الإلكترونية والقانون

ترتبط العلاقة بين المحوكة الإلكترونية والقانون بالعديد من الجوانب، منها:

- ١- توفير القوانين واللوائح الإلكترونية: يجب أن تتوفر القوانين واللوائح الخاصة بالمحوكة الإلكترونية على الإنترنت، وبطريقة سهلة الوصول إليها، وذلك لضمان متابعة المواطنين والمهتمين لهذه المواضيع. فلا بد من "تسريع القوانين المتعلقة باستعمال تقنية المعلومات والاتصالات، وأن تكون تلك القوانين لها الأفضلية المناسبة في التطبيق العملي. فالمنظومة التشريعية العراقية ما زالت تفتقر إلى القوانين التي تتلاءم مع مستوى التطور في التقنيات الحديثة"^(٥).
- ٢- حماية البيانات الشخصية: يتعين على الحكومات والمؤسسات الخاصة التي تعتمد المحوكة الإلكترونية، الالتزام بالقوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، والتي تحدد حماية الخصوصية والحفاظ على السرية والأمان في المعلومات. وقد حدد القانون في بعض البلدان العربية ضوابط معالجة البيانات الشخصية، والالتزامات العامة للشركات التي تتوفر لديها بيانات شخصية عن الأفراد، وتلك العاملة في مجال معالجة البيانات الشخصية في تأمين البيانات والحفاظ على سريتها وخصوصيتها، والإجراءات والتدابير المتوفرة لديها لضمان عدم اختراقها أو إتلافها أو تغييرها أو العبث بها^(٦).
- ٣- مسائل المسؤولية القانونية: يجب أن يحدد القانون المسؤوليات القانونية للحكومات والمؤسسات الخاصة التي تعتمد المحوكة الإلكترونية، والتي تشمل مسائل مثل الحفاظ على الأمن السيبراني، والتعامل مع الاختراقات الإلكترونية وغيرها من المسائل. وذلك لأن الفضاء السيبراني هو الذي سيصبح "الاتجاه السائد لتحقيق التكامل الوطني وتمكين الاقتصاد الرقمي. وهو فضاء مدعوم بالمعرفة، مع قدرة هائلة على سد الفجوات في التنقل، والتجارة، والابتكارات والتعليم، والحد من الفقر والتمكين الاقتصادي"^(٧).
- ٤- القانون والمساواة: يعد القانون هو الأساس الذي يضمن المساواة، وبالتالي يتعين على الحكومات والمؤسسات الخاصة التي تعتمد المحوكة الإلكترونية أن تعمل على تحقيق الشفافية والمساواة والعدالة في العمل الإلكتروني.

(١) ينظر: المحوكة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، إيمان عبد المحسن زكي: ١٣٨.

(٢) المصدر السابق: ٩٢.

(٣) دولة القانون والتنمية الإنسانية، موفق محمد أبو حمود: ٧٠.

(٤) ينظر: محددات المحوكة ومعاييرها، محمد حسن يوسف: ٥.

(٥) المحوكة والدستور والقانون مقالات وآراء، كاظم عبد جاسم الزبيدي: ١٠١٤.

(٦) يشكل قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الامارات، إطاراً متكاملاً لضمان سرية المعلومات.

(٧) استراتيجية الأمن السيبراني العراقي: ٢.

إن من أبرز التوجهات الراهنة هو " تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة فعالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر" (١).

المبحث الثالث

الحكومة الإلكترونية والشريعة الإسلامية

تعد الحكومة الإلكترونية والشريعة الإسلامية موضوعاً يثير الكثير من الجدل والاهتمام في العالم العربي والإسلامي، حيث تتعلق بالاستفادة من التقنية الحديثة في تطبيق وتعزيز مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقيق العدالة والمساواة والشفافية في العمل الإداري والقضائي. وتتطلب الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية الالتزام بمبادئ الشريعة والأخلاق الإسلامية في استخدام التقنية والمعلومات، وضمان حماية الخصوصية والبيانات الشخصية للمستخدمين، وتحديد الأدوار والمسؤوليات وتحقيق المساواة والعدالة في العمليات الإدارية والقضائية. ويمكن أن تسهم الحكومة الإلكترونية في تحقيق أهداف الشريعة الإسلامية، مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق المصلحة العامة، وتطوير آليات الرقابة والمساءلة، وتحسين جودة الخدمات العامة. ويجب أن يتم الالتزام بالمبادئ والأسس الإسلامية في تصميم وتطبيق النظم الإلكترونية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بهذه المبادئ والأسس، وتحديد المؤشرات والمعايير اللازمة لقياس أداء النظام وتقييم فعاليته في تحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول

تعريف الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية

تعرف الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية على أنها: استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات الحكم والإدارة وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات الإسلامية، وذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأخلاقياتها (٢). وتشمل الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية مجموعة من الأسس والمبادئ، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة والاستشارة، وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وحماية البيانات الشخصية والخصوصية، والعمل على تطوير آليات الرقابة والمراقبة الإلكترونية. وتتطلب الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية الالتزام بمبادئ الشريعة والقواعد الفقهية والأخلاق الإسلامية، وتوفير البيئة المناسبة لتطبيق هذه المبادئ والقواعد في عمليات الحكم والإدارة والقضاء، بما يسهم في تحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع. ويجب على الجهات المعنية بالحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية، مثل الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة والمنظمات المجتمعية، الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في تصميم وتطبيق الأنظمة الإلكترونية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، وتطوير السياسات والإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بهذه المبادئ والأسس، وتحديد المؤشرات والمعايير اللازمة لقياس أداء النظام وتقييم فعاليته في تحقيق أهداف الحكومة الإلكترونية (٣).

المطلب الثاني

أهمية الالتزام بالأحكام الشرعية في الحكومة الإلكترونية

يعد الالتزام بالأحكام الشرعية من أهم عوامل النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية. فالشريعة الإسلامية تحتوي على مفاهيم وضوابط شاملة تنظم علاقات الناس مع بعضهم البعض ومع الحكومات، وتحدد حدود السلوك المقبول والمرفوض في الأعمال والأنشطة المختلفة، وتعزز مبادئ العدالة والمساواة والشفافية. وبما أن الحكومة الإلكترونية تتطلب التعامل مع المعلومات الرقمية والتكنولوجيا المتطورة، فإن الالتزام بالأحكام الشرعية يضمن سلوكاً مسؤولاً وأماناً في استخدام هذه التقنيات والحفاظ على خصوصية وسرية المعلومات وعدم استغلالها بطرق غير مشروعة. ومن أهمية الالتزام بالأحكام الشرعية في الحكومة الإلكترونية أيضاً، تحقيق الشفافية في العمليات والقرارات والحكومة، وضمان عدم وجود تعارض بين المبادئ والقيم الشرعية وبين النظام الإلكتروني والتكنولوجي الذي يستخدم في تطبيق الحكومة الإلكترونية. كما يساعد الالتزام بالأحكام الشرعية في تعزيز ثقة المستخدمين والمتعاملين مع الحكومات والمؤسسات الخاصة التي تعتمد الحكومة الإلكترونية، ويساعد على تحقيق الأمن القانوني والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي (٤).

المطلب الثالث

أهداف الحكومة الإلكترونية في الشريعة الإسلامية

إن الحكومة الإلكترونية تمثل قمة ما وصل إليه التطور العلمي في نظام العمل، وتقديم الخدمات بسرعة متناهية، ودقة عالية على مدار الساعة، وأن لها مجموعة من الأهداف والغايات منها:

١- تقديم الخدمات الشاملة وبتكاليف إدارية أقل فيما يخص المعاملات التجارية للحكومة والقطاع الخاص، وتحسين سبل الوصول الى المعلومات بشكل أفضل، بحيث تكون أكثر ارتباطاً واستجابة وحرصاً على الأمان واليسر، عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتطوير كافة الأنشطة والإجراءات الحكومية والارتقاء بالأداء الحكومي (٥)، فمن الرسول ﷺ قال: «يَبْرُؤُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكِّنُوا وَلَا تُنْفِرُوا» (٦)، فيحث النبي محمد ﷺ على التيسير وتسهيل الأمور، وتحمل لا يجهد النفس ولا يُثقل الجسد، وترك العسرة والصعوبة التي تجهد النفس وتضر الجسد، لما فيه صلاح للمجتمع (٧).

(١) سبل تعزيز المساواة والشفافية لمكافحة الفساد، بوزيد سايح: ١.

(٢) ينظر: الحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية، عبدالمجيد الصالحين: ٦٢٤.

(٣) ينظر: المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، جمعة الرقيبي، طرابلس، ٢٠٠٨ م.

(٤) ينظر: الحكومة الحكومية والائثار المؤسسية المترتبة على تطبيقها، عبد العزيز بزيغ الياسين: ١٠٦.

(٥) ينظر: الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ، فهد بن ناصر العبود: ٢٨.

(٦) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، رقم الحديث (١٧٣٤): ١٣٥٩/٣.

(٧) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف: ٥٧٣/٢.

٢- خفض حدة البيروقراطية، حيث تعد أحد أسباب فساد و تخلف الإدارة العامة، نظراً لتمسك الأجهزة الإدارية بالإجراءات والقواعد الجامدة المتحجرة^(١) في أداء الاعمال الحكومية ، وتعمل الموكمة الإلكترونية على تجميع كافة الخدمات والمعلومات ذات الأهمية للمواطنين والاستفادة منها وأتاحتها على شبكة الانترنت لمعرفة اللوائح والقوانين التي تحكم موضوع معين .

٣- التخلص من صور الفساد وسوء الإدارة، والتقليل من التعقيدات الادارية من خلال رفع كفاءة الجهاز الحكومي، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِن

كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٢)، خطاب الله ﷺ موجه الى الإحسان بالتعامل مع العباد، وعدم تتبع طريق الفساد والتكبر والعمل بالمعاصي، إن الله لا يحب المفسدين ويعاقبهم على ذلك^(٣) .

٤- تقليل الهدر في استخدام المال، والجهد، والوقت، وفتح المجال أمام وظائف جديدة وحديثة لأنظمة المعلومات الإلكترونية وتوحيد الإجراءات عبر بوابة الكترونية موحدة، وإعادة هيكلة العمليات التنظيمية الانتاجية لتحسين دور الأداء الحكومي^(٤)، بدليل أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: " مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ " قَالَ: " أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ " قَالَ: " نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ " ^(٥)، في الحديث النبوي دلالة على ان الإسراف مكروه حتى ولو كان يتوضأ الرجل على نهر جارٍ، فالإسراف والهدر من الأمور المذمومة.

٥- نشر الثقافة الإلكترونية لاستخدام الموكمة الإلكترونية لمواكبة عصر الحداثة ، وتهينة الحكومة للاندماج في النظام العالمي الحديث ومواكبة عجلة التطور، بالابتعاد عن الخدمات التقليدية، وتطبيقها في المجالات كافة^(٦)، فعن رسول الله ﷺ قال: " طَلَبَ الْعِلْمُ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ " ^(٧).

٦- بناء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من تبادل المعلومات بينهما، وبناء قواعد بيانات مشتركة تخدم جميع المجالات، وهذا يحقق ربط متكامل بين القطاع العام والخاص كي يعملان معاً في اتجاه واحد ، وتساهم في تعزيز مفهوم التعاملات الإلكترونية وتحويله الى اسلوب حياة^(٨).

المبحث الرابع

مبادئ الموكمة الإلكترونية من منظور إسلامي

لقد ازدادت عناية دول العالم بمفهوم " الموكمة الإلكترونية " ، فأصبحت حديث المنظمات العالمية والباحثين والمختصين، وكأنها مفعول علاجي سحري لم يسبق له مثيل، وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)^(٩) تسع مبادئ أساسية للموكمة الإلكترونية وهي: (المشاركة – سيادة القانون – الشفافية – الاستجابة – الإجماع العام – المساواة – الفاعلية والكفاءة – المساءلة – الرؤية الإستراتيجية)، ومما لاشك فيه، أن هذه المبادئ والنظريات الخاصة بالموكمة الإلكترونية ليست بالأمر الجديد في الشريعة الإسلامية السمحاء، بل لها جذور وأصول في التراث الإسلامي، وفي هذا المبحث سنتناول التأصيل الشرعي الإسلامي لمبادئ الموكمة الإلكترونية التسع كما يلي:

المطلب الأول

مبدأ المشاركة (participation)

وينص هذا المبدأ على أن جميع المواطنين من رجال ونساء يجب أن يكون لهم الحق في المشاركة والتعاون في إتخاذ القرار، إما مباشرة أو من خلال إحدى المؤسسات الرسمية الحكومية التي تهتم بمصالح الأفراد، ولقد جاءت تعاليم الدين الإسلامي الحنيف بتعزيز وترسيخ مبدأ المشاركة والشورى في الأمر، وأمر الله تعالى رسوله محمد ﷺ بالمشاركة بدلالة النص القرآني في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا

عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(١٠) وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾^(١١) فيه إشارة الى مدح كل من آمن بالله وبشريعته سبحانه وتعالى، فهم الذين أقاموا الصلاة وأمرهم مشورة ومشاركة بينهم، لأن في ذلك أجتماغ للكلمة ، وهم المنفقون في سبيل الخير والبر، وإذا أرادوا عمل شيء يهم المجتمع، تذاكروا فيه وتشاوروا وتشاركوا فيما بينهم لا يستبدون برأيهم^(١٢)، وعن أبي هريرة قال: "مأريث أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(١٣)، مما يدل على أن الشورى ومبدأ المشاركة ممارسة اجتماعية قبل أن تكون الأحكام السلطانية أو القوانين الوضعية ، فهي تصف حال الأفراد في كل زمان ومكان، وليست مرحلة طارئة، ولا مرحلية مؤقتة، بل إنها سنة ثابتة، وهي أول سنة إجتماعية سنّها الله سبحانه وتعالى لخلقهم ولعبادهم ليقتنوا ويبتدوا بهاها^(١٤) .

المطلب الثاني

مبدأ سيادة القانون (Rule of law)

ينص هذا المبدأ على ان النظام القانوني يجب ان يكون عادلاً منصفاً ويحقق المساواة، ويفرض بحياد من غير تحيز لأحد دون آخر، لأن سيادة القانون في جوهره نظامٌ لتقييد السلطة والحد من تعسف أصحابها، ويشمل الجميع بما فيهم مسؤولي السلطة العليا والحكومة، بحيث

(١) ينظر: الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، د. السيد علي شتى: ٤٧ .

(٢) سورة القصص: من الآية (٧٧) .

(٣) ينظر: تفسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن السعدي: ٦٢٣ .

(٤) ينظر: الحكومة الإلكترونية إحدى المسارات الحديثة للإصلاح الاقتصادي في العراق، محمد عماد: ٩٦ .

(٥) مسند الأمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث (٧٠٦٥): ٦٣٧/١ .

(٦) ينظر: الحكومة الإلكترونية إحدى المسارات الحديثة للإصلاح الاقتصادي في العراق، مهدي: ٩٧ .

(٧) سنن ابن ماجة، القزويني، رقم الحديث (٢٢٤): ١٥١/١ .

(٨) ينظر: الحكومة الذكية ، عبود، ص: ١٦ .

(٩) هي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(١٠) سورة آل عمران: من الآية (١٥٩) .

(١١) سورة الشورى: الآية (٣٨) .

(١٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية: ٣٩/٥ .

(١٣) سنن الترمذي ، كتاب أبواب الجهاد، باب: ما جاء في المشورة ، رقم الحديث (١٧١٤): ٢٦٥/٣ ، وقال عنه الترمذي: " هذا حديث حسن " .

(١٤) ينظر: الشورى فريضة إسلامية ، د. علي محمد الصلابي: ص ٦ .

لاستطيع الدولة ارتكاب أخطاء، أو أفعال ضد مواطنيها، ويتعين على المواطنين أيضاً اتباع القواعد القانونية في تعاملاتهم، فبشأن مبدأ "سيادة القانون"، فالتشريع الألهي يضمن مبدأ سيادة الحق والعدالة، ويستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْزَرَهُمْ أَنِ يَفْتُرُواكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾^(١) أي أحكم بينهم بما أنزلنا عليك يا محمد ﷺ من الكتاب والحكم، وأنزلناه بالحق ولاتباع أهواء الناس ورغباتهم، وأحذرهم أن يضلوك ويصرفوك عن طريق الحق والعدالة، فأحذر فتنهم^(٢)، والدليل من السنة الشريفة ماروي عن عدلته ﷺ في تحقيق مبدأ التشريع الإلهي وسيادة القانون وذلك بشأن المرأة المخزومية التي سرقت فأراد أسامة بن زيد أن يشفع لها عند رسول الله ﷺ، فقال الرسول: "إنما أهلك الذين من قبلكم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها"^(٣)، لذا يعتبر مبدأ سيادة القانون في الحكم والقضاء والإدارة في جميع مجالات الدولة والعدالة من الفضائل متعددة النفع، فالإمام أو المدير إذا كان كثير التنفل في العبادة، ولكنه جائر في حكمه، فخير منه من كان مقتصداً في عبادته، باحثاً عن العدالة والقانون، لان العبادة يقتصر نفعها عليه، والعدالة وسيادة القانون والحكم الرشيد يعم نفعها على الجميع^(٤)، لذلك فمن مبادئ الحوكمة الإلكترونية العدالة وعدم التحيز، وتحقيق البقاء والديمومة للمنظومة الحكومية وفق إطار قانوني.

المطلب الثالث

مبدأ الشفافية (Transparency)

ينص مبدأ الشفافية على توافر المعلومات لعامة الأفراد حول السياسات، والأنظمة، والقوانين واللوائح، والتعليمات، والقرارات الحكومية، أي وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وموضوعيتها، وان تكون متاحة للمستفيدين منها والمهتمين بها، وأن تتصف بالصدق والوضوح للجميع بلا استثناء، وهنا تكمن أهمية الشفافية في انها تعمل على إيجاد قناة مفتوحة للإتصال بين المواطنين وأصحاب المصالح والمسؤولين في الدولة، وهذه المفاهيم من ثوابت الدين الإسلامي الحنيف في كافة المعاملات فقد نهى الله عزوجل عن كتمان الحق بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَتِبُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾^(٥).

وقد أكدت السنة النبوية الشريفة على مبدأ الوضوح والشفافية ففي حادثة أن الرسول ﷺ مرَّ على صبرة طعام فادخل يده فيها فنالت أصابعه بلأ فقال: "ما هذا يصاحب الطعام" قال: أصابته السماء يارسول الله، قال: "أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غشَّ فليس منا"^(٦)، فكان الرسول ﷺ يري عى شؤون المسلمين، وكان ﷺ مهتماً وحريصاً على اكتشاف الأخطاء في معاملاتهم فكان يتفقد أحوالهم في السوق، والخلفاء الراشدون كذلك من بعده، لذلك عندما تتم المعاملات بطريقة إلكترونية، فليس هناك مجال للرشوة والتلاعب والفساد، وتمتاز بالمصداقية والوضوح والشفافية أمام المواطنين والجمهور، ممايزيد ثقة المواطن بالحوكمة الإلكترونية، وهذه القيم من ثوابت الدين الإسلامي الحنيف.

المطلب الرابع

مبدأ الاستجابة (Responsiveness)

ينص هذا المبدأ على أن الإجراءات والمؤسسات الرسمية يجب ان تحاول خدمة جميع المستفيدين منها دون تمييز وابعاد لأحد، فهناك الكثير من الشواهد على هذا المبدأ من السنة النبوية الشريفة فعن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من ولي أمرًا من أمر الناس، ثم أغلق بابَهُ دُونَ الْمُسْكِينِ، وَالْمُظْلُومِ أَوْ ذِي الْحَاجَةِ أَغْلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى دُونَهُ أَبْوَابَ رَحْمَتِهِ عِنْدَ حَاجَتِهِ، وَفَقْرَهُ أَفْقَرُ مَا يَكُونُ إِلَيْهَا"^(٧)، وعن الرسول ﷺ أنه قال: "من ولأه الله شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وقرهم احتجب الله عنه دون حاجته وخلتهم وقره"^(٨). ويتبين من أقواله ﷺ أن من منع أبواب وأصحاب الحوائج أن يدخلوا على الإمام الحاكم ويعرضوا عليه حوائجهم أن الله ﷻ يحتجب عنه يوم القيامة بمثل ما فعله هو برعيته في دنياه، ويُقال: ان الله سبحانه وتعالى يمنعه عما يطلبه ويخيب دعوته^(٩)، لذلك فمن الضروري تنفيذ مبدأ الاستجابة، وتكون منسقة منتظمة في إطار قانوني لمنظومة الحوكمة الإلكترونية ولجميع الاطراف تقوم على قاعدة التضامن والتكافل والقيادة السليمة.

المطلب الخامس

مبدأ الإجماع والتوافق العام (Consensus orientation)

ينص مبدأ الإجماع والتوافق العام على ان الحوكمة الجيدة هي التي تراعي مختلف الإهتمامات والآراء حتى يصل الجميع الى توافق عام ومجمع عليه من الكل، والرأي المجمع عليه يعتبر هو الأفضل للمجموعة والمجتمع، والدين الإسلامي حافلٌ بالشواهد التي تدل على أهمية المسؤولية الجماعية والإتفاق العام، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: "مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى خُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقْفُوا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤَدِّ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِن يَنْزِلُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِن أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَوْا جَمِيعًا"^(١٠)، فالجماعة مسؤولة في إتخاذ القرارات والأفعال، وهذا ماحدث بعد وفاة خليفة المسلمين عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، فقد أنحصرت الخلافة بين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنهما)، فسعى الصحابي عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) الى جمع آراء الناس والوصول الى توافق عام من الجميع، حيث قام بجمع

(١) سورة المائدة: من الآية (٤٩).

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ١٣٠/٢.

(٣) متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب: حديث الغار، رقم الحديث (٣٤٧٥)، ١٧٥/٤، صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب: قطع السارق الشريف والنهي عن الشفاعة في الحدود، رقم الحديث (١٦٨٨): ١٣١٥/٣.

(٤) ينظر: أصول الاقتصاد الإسلامي، رفيف المصري: ٣٦.

(٥) سورة البقرة: الآية (٤٢).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: قول النبي ﷺ "من غشَّ فليس منا" رقم الحديث (١٠٢)، ٩٩/١.

(٧) مسند الإمام أحمد بن حنبل، كتاب مسند المكين، رقم الحديث: (١٥٦٥١): ٤٠٨/٢٤.

(٨) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، رقم الحديث (٢٩٤٨): ٥٧٠/٤.

(٩) ينظر: فتح الودود في شرح سنن أبي داود، أبو الحسن السندي: ٢٨٨/٣.

(١٠) صحيح البخاري، كتاب الشركة، رقم الحديث (٢٤٩٣): ١٣٩/٤.

رأي المسلمين برأي رؤوس الناس ، وأقيادهم جميعاً وأشتاتاً سراً وعلناً، حتى خلص الى النساء المخدرات في حجابهن، لمدة ثلاثة أيام بلياليها، فلم يجد اثنين قد يختلفان في تقدم الصحابي عثمان بن عفان (رضي الله عنه) لخلافة المسلمين^(١)، يتضح لنا أن مبدأ الإجماع والتوافق العام مفهوم ليس بحديث ولا جديد، بل من المفاهيم الإسلامية الثابتة التي تدعو الى أهمية المسؤولية الجماعية والأخذ بها.

المطلب السادس

مبدأ المساواة (Equality)

يعتبر مبدأ المساواة أحد أهم مرتكزات سيادة القانون، وسبب في الإستقرار المجتمعي بما يوفره للأفراد وذلك بمنع التمييز فيما بينهم وضمان المساواة والعدالة للجميع امام القانون، فالمساواة الوسيلة الأساسية لتقرير الحماية القانونية المتكافئة للحقوق والحريات جميعاً^(٢)، وهذا ما جاء به التشريع الإلهي منذ بداية الخلق، حيث أقرّ الدين الإسلامي انه لا فرق بين الناس إلا بالتقوى بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٤)، وقال الرسول ﷺ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَىٰ أَسْوَدٍ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَىٰ أَحْمَرَ، إِلَّا بِالتَّقْوَىٰ"^(٥)، يخاطب الرسول ﷺ الناس بنفي فضل بعضهم على بعض بالحسب او النسب او المال، لأن الرب واحد فلم يبق لدعوى الفضل بين الناس بغير تقوى الله موجبة، وأنه لا فضل لعربي على عجمي ولا لأسود على احمر، فالناس سواسية إلا في التقوى^(٦)، لذلك فمبدأ المساواة له تأصيل شرعي في الدين الإسلامي الحنيف، فالمواطنون متساوون جميعهم امام المرافق العامة للحكومة الإلكترونية إذا ما توافرت فيهم الشروط المطلوبة.

المطلب السابع

مبدأ الفاعلية و الكفاءة (Effectiveness and Efficiency)

إن مبدأ الفاعلية والكفاءة يهتم بالجودة وما يقدمه الفرد من الأداء مع مراعاة الكم والكيف معاً، لأن الأداء الذي يمتاز بالفاعلية والكفاءة يقدم خدمات ونتائج متميزة وعلى المدى الطويل، ولنا في قصة يوسف عليه السلام أروع مثال يحتذى به في مبدأ الفاعلية والكفاءة عندما قال – طلباً للمصلحة العامة، ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْم﴾^(٧) حيث طلب نبي الله يوسف (عليه السلام) من الملك ان يكون مسؤولاً ووالياً على خزائن و اموال أرض مصر لكي يحفظها من الضياع والاختلاس، ولا ينفق منها شيء إلا في موضعه، ولا يخرج مال إلا بحقه ولا يجمع إلا بحقه فهو حفيظٌ للذي تولاه، وذلك رغبةً منه في النفع العام^(٨). وقد حث الله ﷻ بإتباع أحسن القول بدليل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْأُولَىٰ﴾^(٩)، وجه الدلالة في الآية القرآنية الكريمة أن الله ﷻ وصفهم بأنهم يتبعون أحسن ما يؤمرون به ويعملون بما فيه، فهم أهل الحق وأصحاب العقول الراجحة لأنهم انتفعوا بعقولهم^(١٠)، إذا فالفاعلية والكفاءة تعني إتباع افضل الوسائل والسبل والممارسات لخدمة احتياجات الأفراد والمجتمع مع مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد.

المطلب الثامن

مبدأ المساءلة (Accountability)

ينص مبدأ المساءلة على أن جميع متخذي القرار معرضون للمساءلة والمحاسبة من قبل افراد المجتمع وأصحاب المصلحة، وهذا مبدأ اساسي في الشريعة الإسلامية، فجميع الخلق مساءلون أمام الله ﷻ يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَلَمَسَّكُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١١)، أي ان اعمالكم باختياركم وبقوتكم الذاتية سوف تُسألون عنها: أهي خير ففتابوا بها، أم هي شر فتعذبوا بها^(١٢)، وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّوْهُمُ عَنْهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(١٣) أي أن العباد مسئولون عن عقابهم وأعمالهم ومحاسبون عليها، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: " كلُّكم راع، وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته، الإمام راع ومسؤولٌ عن رعيته، والرجل راع في أهله، وهو مسؤولٌ عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها، ومسؤولةٌ عن رعيته، والخدم راع في مال سيده، ومسؤولٌ عن رعيته، قال: وحسبُ أن قد قال: - والرجل راع في مال أبيه، ومسؤولٌ عن رعيته، وكلُّكم راع ومسؤولٌ عن رعيته"^(١٤)، فالراعي هو الحافظ والرعية المحفوظ، والمراد به مَنْ جُعِلَ حاكماً على أحدٍ أو قومٍ أو في شيء، يُسأل أمام الله ﷻ يوم القيامة كل أميرٍ و كل حاكم هل حفظ العدل والأمانة أم لا ، فالجميع مسؤولون امام الله عن أفعالهم^(١٥)، فمبدأ المساءلة يعني ان الجميع معرضون للمحاسبة والمساءلة من قبل أفراد المجتمع ، لذلك تعتبر الحوكمة الإلكترونية أفضل تطبيق لمبدأ المساءلة والعدالة.

(١) ينظر: البداية والنهاية ، ابن كثير: ١٦٤/٧ .

(٢) ينظر: سيادة القانون كأساس وشرط لبناء دولة وطنية حديثة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ص: ١٧ .

(٣) سورة النساء: من الآية (١).

(٤) سورة الحجرات: الآية (١٣).

(٥) مسند الإمام احمد بن حنبل ، رقم الحديث: (٢٣٤٨٩)، ٤٧٤/٣٨، " حديث صحيح"، غاية المقصد في زوائد المسند، الهيثمي، رقم الحديث (١٦٦٥): ٧٧/٢ .

(٦) ينظر: نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: عصام الدين : ٩٩/٥ .

(٧) سورة يوسف: الآية (٥٥).

(٨) ينظر: زهرة التفاسير، أبو زهرة : ٣٨٣٥/٧ .

(٩) سورة الزمر: الآية (١٨).

(١٠) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، محمد صديق خان، تحقيق: عبدالله بن ابراهيم الأنصاري: ٩٧/١٢ .

(١١) سورة النحل: من الآية (٩٣).

(١٢) ينظر: زهرة التفاسير، أبو زهرة : ٤٢٦٠/٨ .

(١٣) سورة الصافات: الآية (٢٤).

(١٤) صحيح البخاري ، كتاب الأحكام ، رقم الحديث (٦٧١٩): ٢٦١١/٦ .

(١٥) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح ، الزيداني : ٢٩٨/٤ .

المطلب التاسع

مبدأ الرؤية الاستراتيجية (Strategic vision)

يقصد بالرؤية الاستراتيجية: علم وفن تشكيل وتنفيذ القرارات والإجراءات المتداخلة لكي تتمكن منظومة الحكومة من تحقيق أهدافها وغاياتها، وتخصيص الموارد لتحقيقها، فالاستراتيجية تدل على صياغة القرارات وتنفيذها وتقييمها، وقد امرنا الله تعالى بالتخطيط والإعداد واستخدام الموارد والوسائل المتاحة بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ وَعَدُّوا لَكُمْ

وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَأَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾^(١)، فهذا توجيه من الله تعالى في الإعداد والاستعداد للقتال بجميع أنواع القوة: المادية والمعنوية، والإنفاق في سبيل الله بسائر وجوه الخير، فالإعداد والتخطيط مطلوب وقد ورد التعبير القرآني عاماً ﴿مِنْ قُوَّةٍ﴾ ليشمل جميع أسباب القوة للوصول الى الأهداف وتحقيق النصر^(٢)، وفي ضوء ذلك ضرب الله تعالى

لنا مثلاً من خلال الخطة المستقبلية في نبي الله يوسف (عليه السلام) لنخطي الأزمة الاقتصادية التي أصابت مصر، وكذلك في السنة النبوية الشريفة شواهد وأثار على التخطيط والرؤية الاستراتيجية.

فمن ذلك قول النبي ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْأَلُونِي حُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَتْهُمْ إِيَّاهَا»^(٣)، ولنا في حادثة هجرة الرسول ﷺ خير مثال في التخطيط والرؤية الاستراتيجية وتحقيق للأهداف على المدى البعيد.

يتبين لنا مما سبق ذكره أن الكثير من المبادئ والمفاهيم المتعارف عليها حديثاً في مجال تطبيق الحوكمة الإلكترونية لها جذور وأصول في الشريعة الإسلامية والتاريخ الإسلامي العريق، بل إن كثيراً منها قد طبق في أجهزة الدولة الإسلامية منذ بداية تأسيس الحضارة الإسلامية العظيمة، وإن أهم ما يميز الفرد المسلم العوامل السلوكية والروحية التي وجدت داخل حياته من خلال تقوى الله سبحانه ومراقبة الإنسان لذاته وتمسكه بمبادئ وثوابت التشريع الإلهي لما فيه من خير وصلاح للبشرية والمجتمع.

الخاتمة

تتمثل النتائج الرئيسية للحوكمة الإلكترونية بين الشريعة والقانون في مجموعة من النقاط الهامة:

١- الحوكمة الإلكترونية تعد جزءاً أساسياً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفر الأدوات اللازمة لتحسين إدارة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمساءلة.

٢- تقوم الحوكمة الإلكترونية بضمان الالتزام بالأنظمة والشرائع وتطبيقها بشكل صحيح ومساعدة الحكومات والمؤسسات على تحقيق التنمية المستدامة.

٤- يمكن تطبيق الحوكمة الإلكترونية في العديد من المجالات الشرعية، مثل تحسين إدارة المساجد والمؤسسات الإسلامية وتطوير النظام المصرفي الإسلامي.

٤- يتطلب الالتزام بالأحكام الشرعية والقانونية في الحوكمة الإلكترونية التعاون والتنسيق بين المؤسسات والجهات المختلفة، وتطوير الأنظمة والقوانين لتلبية التحديات المستقبلية.

٥- من بين التحديات المستقبلية للحوكمة الإلكترونية هي تأمين البيئة الإلكترونية الأمنة والمناسبة للتعاملات الإلكترونية، وتحسين الإدارة المستدامة للمؤسسات الشرعية، وتطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم الحوكمة الإلكترونية.

وأما التوصيات التي توصل إليها البحث:

١- الدعوة الى الالتزام بثوابت وقواعد الدين الإسلامي في جميع شؤوننا حتى ننعم بالخير والبركات والتي يحوزها من تمسك بشرع الله تعالى وأوامره، والاستفادة من كل ما فيه خير وصلاح للبشرية، ويتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء.

٢- دعوة الدول العربية والإسلامية الى اتخاذ خطوات جادة وفعالة لتطبيق وتفعيل النظام الإلكتروني في جميع مؤسساتها، باعتباره الحل الأمثل للعديد من المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

٣- إن عملية الإصلاح مسؤولية جماعية، وأن آثار الحوكمة الإلكترونية ستبرز بشكل إيجابي وواضح على نشاطات القطاعات الحكومية كافة، مما يحقق الرفاه الاقتصادي للفرد والمجتمع.

٤- إن الحوكمة الإلكترونية تعد جزءاً أساسياً من العالم الرقمي، وأنها تحتاج إلى اهتمام وتطوير مستمر من قبل الحكومات والمؤسسات الشرعية لتحقيق الأهداف المرجوة.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

١. الإدارة الإلكترونية- إدارة بلا ورق، مصطفى كافي، مؤسسة رسلان للنشر، دمشق - سوريا، (د.ط)، ٢٠١١م.

٢. إشتقاق أسماء الله الحسنى، عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٨٦م.

٣. أصول الاقتصاد الإسلامي، رفيق يونس المصري، دار القلم للنشر، دمشق - سوريا، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، (د.ت).

٥. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شتري، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٦. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: د.ماهر ياسين الفحل، دار القيس للنشر،

(١) سورة الأنفال: الآية (٦٠).

(٢) ينظر: صفوة التفاسير، الصابوني، ٤٧٤/١.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة، الحديث (٢٧٣١): ١٩٣/٣.

- الرياض السعودية، ط ١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٧. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي، أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبدالمعطي الطحاوي، سلسلة التراث العربي، دولة الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبدالرحمن السعدي (ت ١٣٧٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.
٩. جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دمشق - سوريا، (د.ط.)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٩١/٢.
١٠. الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، د. صفوان المبيضين، دار اليازوري العلمية، عمان- الاردن، ط ١، ٢٠١١م.
١١. الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ، د. فهد بن ناصر العبود، مطبوعات الملك فهد الوطنية، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٢. الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، محمد صادق أسماعيل، دار العربي للنشر، القاهرة - مصر، ط ١، ٢٠١٠م.
١٣. الحكومة الذكية التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، فهد بن ناصر العبود، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض - السعودية، ط ٣، ٢٠١٦م.
١٤. الحوكمة الحكومية وآثار المؤسسة المترتبة على تطبيقها في الأجهزة الحكومية، عبد العزيز بزيع الياسين، مطبعة دولة الكويت، ط ١، ٢٠١٣م.
١٥. زهرة التفاسير، محمد بن أحمد مصطفى، المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، (د.ط.)، (د.ت).
١٦. سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، دار الرسالة العالمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٧. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت- لبنان، ط ١، ٢٠٠٩م.
١٨. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن الضحاك الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، (د.ط.)، ١٩٩٨م.
١٩. سيادة القانون كأساس وشرط لبناء دولة وطنية حديثة، قسم الدراسات والأبحاث القانونية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة - قطر، (د.ط.)، (د.ت).
٢٠. سير أعلام النبلاء، شمس الدين بن محمد بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة- مصر، (د.ط.)، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢١. سير السلف الصالحين، اسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات، دار الراجعية للنشر، الرياض- السعودية، (د.ط.)، (د.ت).
٢٢. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت ١٤٢١هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، (د.ط.)، ١٤٢٦هـ.
٢٣. الشورى فريضة إسلامية، علي محمد الصلابي، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٤. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن الناصر، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٢٥. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د.ط.)، (د.ت).
٢٦. صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٧. غاية المقصد في زوائد المسند، نورالدين علي بن ابي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: خلف محمود عبدالسميع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٨. فتح البيان في مقاصد القرآن، ابو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القنوجي (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: عبدالله بن ابراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للنشر، بيروت - لبنان، (د.ط.)، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٩. فتح الودود في شرح سنن أبي داود، أبو الحسن السندي (ت ١١٣٨هـ) تحقيق: محمد زكي الخولي، مكتبة اضواء المنار، المدينة المنورة- السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٠. الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، د. السيد علي شتي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية- مصر، ط ١، ١٩٩٩م.
٣١. فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبدالرؤوف بن زين العابدين الحدادي (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.
٣٢. لسان العرب، ابو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٣٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عبدالرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٣٤. مسند الإمام احمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ.
٣٥. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. احمد مختار عبدالحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، الرياض - السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٦. معجم لغة الفقهاء، محمد راوس قلجعي- حامد صادق قنبي، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٧. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القرويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق - سوريا، (د.ط.)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٨. نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث للنشر،

مصر، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
٣٩. المفاتيح في شرح المصاييح، مظهر الدين الزيداني الكوفي(ت ٧٢٧هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر للنشر، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢ م .

الأطاريح والرسائل الجامعية:

١. الحكومة الإلكترونية - تجربة الجزائر للتحوّل نحو الحكومة الإلكترونية، للباحثة: امينة بن حامد، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية- جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، للعام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣م).

البحوث العلمية:

١. الحكومة الإلكترونية إحدى المسارات الحديثة للإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤيا مستقبلية، محمد عماد عبدالعزيز مهدي، بحث منشور ضمن المؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان: الإصلاح منطلق للتنمية إعادة بناء العراق - مسارات معاصرة ، البصرة، ٢٠١٧م.

٢. العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة- مدخل نظري ، ط . سهام ميمونة رزوق، أ. د إلياس العيداني، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد ٦، العدد ١، جوان ٢٠٢٣م.

٣. متطلبات الحكومة الإلكترونية لتحسين جودة الجمعيات الأهلية، د. إحسان محمد أحمد عبدالله، ٢٠٢٢ م .

٤. العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والتنمية المستدامة - مدخل نظري- ، رزوق سهام ميمونة ، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد ٦، العدد ١، جوان ٢٠٢٣م.

٥. الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، ايمان عبد المحسن زكي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩ م .

٦. الحكومة والدستور والقانون مقالات و آراء، التنظيم القانوني للحكومة الإلكترونية، القاضي: كاظم عبد جاسم الزيدي، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بواسطة قسم الابحاث ١-١٢-٢٠٢١م.

٧. سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية ، بوزيد سايح ، مجلة الباحث، ٢٠١٠م - عدد ١٠.

٨. دولة القانون والتنمية الإنسانية : مدخل نظري ، د. موفق محمد أبو حمود ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد ٦، العدد ١، جوان ٢٠١٩م.

٩. الحكومة في المؤسسات المالية الإسلامية، عبدالمجيد الصلاحين، مجلة دراسات العدد الاقتصادي (ISSN: 2676-2013)، المجلد: ١٢، العدد: ١، (٢٠٢١م).

١٠. المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ومدى حاجتها لحكومة متطورة، جمعة الرقيب، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية. طرابلس، ٢٠٠٨ م .

١١. الحكومة الإلكترونية إحدى المسارات الحديثة للإصلاح الاقتصادي في العراق: رؤيا مستقبلية، محمد عماد عبدالعزيز مهدي، بحث منشور ضمن المؤتمر العلمي السنوي الثالث بعنوان : الإصلاح منطلق للتنمية إعادة بناء العراق - مسارات معاصرة ، البصرة، ٢٠١٧م.

المواقع الإلكترونية:

١. <https://www.thefreedictionary.com/electronic>

٢. https://ar.wikipedia.org/wiki/البنك_الدولي